الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوروبي الاسباب والمخاوف

د.عبدالمجيد ابوصاع علي اسطيلة

جامعة صبراتة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان.

***ملخص الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الدور الذي تلعبه المملكة المتحدة في أوروبا القارية، وتركز على الآثار المزعزعة للاستقرار عقب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والمخاطر المحتملة في فترة ما بعد الاتحاد الأوروبي، خاصة في مجالات الهجرة والأمن والدفاع والتعليم والسياسة التجارية والسياسة الخارجية على المستوى الدولي. كما تهدف الدراسة أيضاً إلى تحديد الدور الجديد الذي يمكن أن تلعبه المملكة المتحدة في النظام الدولي، خاصة بعد مغادرة الاتحاد الأوروبي. وتهدف المملكة المتحدة إلى إزالة عبء العملية الانتقالية، والخوف من الإرهاب والخوف من انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي، لخوفها من تسرب الارهابيين لأراضيها، وهذا هو السبب في أنها عارضت على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لغاية الان. وتركز الدراسة على اسباب تمسك المملكة المتحدة بالخروج، لتحقيق ازدهار تجارتها الحرة وزيادة النفوذ المالي والاستقلال التشريعي لمؤسساتها. كما تلفت الدراسة الانتباه إلى ظهور الميول الانفصالية التي زادت عقب وصول الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى السلطة. وترى المملكة المتحدة بعد خروجها، لإقامة شراكة خاصة جديدة مع الاتحاد الأوروبي من حيث السياسة الخارجية والأمنية، مما يفتح المجال للمبادرات والأنشطة المشتركة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك مع الاتحاد الأوروبي.

*Abstract:

This study aims to define the role played by the United Kingdom in continental Europe, and focuses on the destabilizing effects of the United Kingdom's exit from the European Union, and the potential risks in the post-EU period, especially in the areas of immigration and immigration, international defense, education, trade policy and foreign policy at the international level.

The study also aims to identify the new role that the UK can play in the international system, especially after leaving the European Union. The United aims to remove the burden of the transitional process, the fear of terrorism and the fear of Turkey's accession to the European Union, for its fear of terrorists infiltrating its territory, and this is the reason why it opposed Turkey's accession to the European Union for a long time until now.

The study focuses on the reasons for the United Kingdom's adherence to exit, to achieve the prosperity of its free trade and increase the financial influence and legislative independence of its institutions. The study also draws attention to the emergence of separatist tendencies that increased after the extreme right-wing parties came to power. The United Kingdom, after its exit, sees the establishment of a new special partnership with the European Union in terms of foreign and security policy, which opens the way for joint initiatives and activities on issues of common interest with the European Union.

المقدمة

ان شعور الدول الاوروبية من بعض المخاوف الامنية، خاصة ظاهرة الارهاب العابرة للقارات التي اصبحت هاجس يهز مضاجع العديد من دول العالم بما فيها الدول الاوروبية ذاتها، وكنتيجة ايضا لضعف بعض اقتصاديات بعض من تلك الدول، زاد من المخاوف الاوروبيين مما جعلهم يسعون وبقوة الى اقامة او تشكيل نظام يساعدهم في حماية دولهم وحماية امنهم الوطني والاقليمي ولتقوية اقتصاداتهم اكثر، مما دفعهم الى تبني مشروع تكاملي يجمعهم بكيان واحد يحميهم ويحقق لهم الأمن والامان، اذ يعد افضل نموذج واقعي وناجح في الاندماج الاقليمي للدول الاوروبية عن غيره من التكتلات الاخرى، رغم وجود العديد من الاختلافات المعروفة بينهم من الغرب الى الشرق، ومن الشمال للجنوب من حيث اللغة، العرق، والثقافة، والعادات اضافة الى المرجعيات الدينية، انتهاء بالنظم السياسية المختلفة، زد على ذلك الاختلاف بالمقدرات الاقتصادية والصناعية والعسكرية فيما بينها ...الخ. ضف على ذلك الصوت المشدد على عدم اندماج المملكة المتحدة البريطانية لأي تكتل اوروبي موحد وعلى راسه تيار قوي في

حزب المحافظين، يرفض الاندماج في مشروع أوروبي موحّد، ويرى مصالح بريطانيا ضمن دوائر علاقات أخرى، مثل العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، أو العلاقة التاريخية مع دول "الكومنولث" التي كانت مستعمرات سابقة لبريطانيا.

وبالرغم من تلك الاختلافات، وما مرت به تلك الدول من صراعات واقتتال، الا ان تلك الدول الاوروبية استطاعت ان تتحاوز تلك المراحل السيئة التي عاشتها بالماضي، وقد توج سعيها بالاندماج والتكامل في تجمع أوروبي اقليمي قوي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وهو (الاتحاد الاوروبي*)، وهدفه هو الوصول الى الوحدة الأوروبية الكاملة على جميع المستويات.

واصبح الاتحاد الأوروبي نموذجاً نجاحاً على مستوى التكتلات الاقليمية الدولية التي تهدف لتعزيز التعاون والاندماج الإقليمي على كل الاصعدة، مما دفع بتلك الدول الاوروبية للاعتقاد بأن الطريق للتكامل والاندماج الأوروبي سيؤدي بالنهاية نحو تشكيل وحدة سياسية واحدة تفوق سياسة كل وحدة دولية لوحدها، وبالفعل استطاع الاتحاد الأوروبي، على مدى العقود الماضية، أن يثبت أنه من أنجح تجارب التكامل والاندماج الإقليمي بالعالم، وذلك من خلال حجم مشاريع الاندماج التي اصبحت واقع يشهد له، الذي أكد أنه يمكن تجميع عدة انماط من العلاقات أو الثقافات المختلفة بين تلك الدول المتجاورة وغير المتجانسة اصلا من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل وصولا إلى الوحدة والاندماج، بشرط توافر ظروف وعوامل محلية واقليمية ودولية. لكن في مقابل ذلك، تعرض الاتحاد الأوروبي لبعض من التحديات التي حالت دون انضمام كل دوله، وقد برزت أهم تلك التحديات في معارضة جزء من أعضائه لمشروع توحيد السياسات الخارجية والأمنية لدول الاتحاد الأوروبي، وتأتي على رأس تلك الدول بريطانيا، اضافة لدول الاخرى لم تنضم لهذا الاتحاد كالنرويج، والبانيا، وصربيا، البوسنة والهرسك، ومقدونيا. وكانت النكسة الكبيرة التي تعرض الاتحاد الأوروبي عقب الاعلان عن انسحاب بريطانيا من الانضمام للاتحاد الاوروبي بعد الاستفتاء الذي جرى في 23 يونيو 2016، الذي قررت فيه المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي، وبالفعل خرجت بريطانيا رسمياً من الاتحاد الأوروبي بتاريخ 31 يناير 2020، لتصبح أول دولة اوروبية تخرج منه وهو ما اطلق عليه اتفاقية "بريكست"*.

* . الاتحاد الاوروبي: بالإنجليزية (European Union): هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 27 دولة وأخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو2013 ، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام1991 ، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

* . اتفاقية بريكست: المعروف باسمها الرسمي اتفاقية انسحاب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية من الاتحاد الأوروبي والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، هي اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي، والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، والمملكة المتحدة، وُقّع عليها في 24 يناير 2020.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح الدور المهم الذي إذا بقيت المملكة المتحدة داخل الاتحاد الأوروبي أو غادرت ، فلن يتأثر دورها النشط على المستوى الدولي ككل ، حيث تحتل المملكة المتحدة ثقلا اقتصاديا كبيرا داخل الاتحاد الأوروبي. كما تحتل مكانا كبيراً بين أعضائها. هذه هي أهمية بريطانيا بالنسبة للأوروبيين، فهي تحتل المرتبة الثانية في الاتحاد بعد ألمانيا كقوة اقتصادية وبشرية، لتصل إلى (66) مليون نسمة. وسيؤثر انسحابها على الاتحاد ككل وعليها أيضا.

-اشكالية البحث:

ماهي التداعيات المترتبة على الاتحاد الاوروبي بعد خروج بريطانيا منه؟

وما هي الاسباب والمخاوف التي جعلت بريطانيا تنسحب من الاتحاد الاوروبي؟

- **فرضية الدراسة:**

1. ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، قد يكون له ايجابيات وسلبيات عليها وعلى الاتحاد الاوروبي ايضا.
2. قد ترى بخروجها من الاتحاد الاوروبي الحفاظ على سياساتها الاقتصادية والامنية والتجارية مع بعض الفضاءات الاخرى خارج الاتحاد اكثر فائدة لها من بقائها ضمن الاتحاد من وجهة نظر بريطانيا.

- **اهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على العواقب المحتملة لقرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي، أو ما يسمى بريكست، لا سيما في مجالات الهجرة والأمن والدفاع والتعليم والسياسة التجارية، وكذلك السياسة الخارجية. كما تهدف الدراسة إلى تحديد الدور الجديد الذي يمكن أن تلعبه المملكة المتحدة في النظام الدولي، خاصة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي. وما هي اسباب وصول الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى السلطة في العديد من الدول الأوروبية.

- **منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

الحدود الزمانية// تشير الى الفترة الزمانية التي اعلنت فيها بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الاوروبي الذي كان في 31 يناير 2020.

الحدود المكانية// دولة بريطانيا.

﴿ تقسيم الدراسة ﴾

وخلال مما سبق سيتم التركيز على ثلاثة محاور بهذه الدراسة:

المحور الأول. الاتحاد الأوروبي من حيث النشأة.

المحور الثاني. اسباب ومخاوف خروج بريطانيا.

المحور الثالث. مخاوف دول الاتحاد الاوروبي.

المحور الأول. الاتحاد الأوروبي من حيث الظهور:

تعتبر تجربة الاتحاد الاوروبي من أكثر تجارب التعاون والتنسيق بين الدول على الصعيد الدولي بعد الاحداث التي عاشها العالم عقب فشل الدول بالالتزام واحترام مبادئ عصبة الامم التي تم انتهاكها من بعض الدول الاستعمارية كإيطاليا عقب احتلالها للحبشة، التي أدت إلى إحداث تغييرات مأساوية، مما ترتب عليها الكثير من الاسباب التي مهدت الطريق لاندلاع الحرب العالمية الثانية في 1939م، مما احدثت الكثير من التغيرات على الصعيد العالمي وعلى صعيد الجغرافيا السياسية لأوروبا حينها.

تعتبر تجربة التكامل بين دول الاتحاد الأوروبي واحدة من أهم تجارب التكامل في العالم ، والتي تعد رائدة بكل المقاييس، خاصة بسبب النجاح الكبير الذي حققه الاتحاد الاوروبي على المستوى الاقتصادي، ودمج الدول في كتلة قوية يمكنها التنافس مع جميع التجمعات أو التكاملات الإقليمية أو الدولية الأخرى. وتمكنت دول الاتحاد الأوروبي على تشكيل كيان إقليمي دولي موحد في ظل النظام، من إكمال جميع الخطوات لتحقيق التكامل السريع بفضل استقرار وقوة مؤسساتها، وقد برز كيان موحد قوي بفضل استقرار النظام القانوني والسياسي. والواقع أن الاتحاد الأوروبي وصل إلى نهاية مرحلته مع ولادة الاتحاد الأوروبي، مع التكامل والوحدة التي ظهرت بعد مختلف الخطوات والالتزامات والتنازلات بين بلدانه من أجل تحقيق نظام يحمي ويعزز نظامه داخل كيان واحد يجمع كل دوله، ومع ولادة الاتحاد الأوروبي. وصل الاتحاد إلى 28 دولة قبل إعلان المملكة المتحدة انسحابها من الاتحاد.

أساس الاستراتيجية الهيكلية الموحدة هو هدف تعزيز اقتصادات الدول الأعضاء وتحقيق أهداف المواطنين الأوروبيين بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أي التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويتناول هذا المحور مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي وأهم التحديات التي تهدد تماسكه.

أولا. ظهور الاتحاد الأوروبي:

بعد نهاية حرب الفضاء الثانية، كانت الدول الأوروبية القارية مجزأة وتستند إلى وضع سياسي واقتصادي ضعيف. وعاشت في وضع اقتصادي منهار بسبب المساواة المدمرة التي سببتها تلك الحرب. أدى هذا الوضع إلى تقسيم

مجتمعه قبل ظهور النظام العالمي الذي تم تشكيله دون مشاركتهم. وقد أدى ذلك إلى ظهور قطبين رئيسيين على المستوى الدولي – الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة. مع نمو نفوذ الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية، عززت الولايات المتحدة تحالفها مع دول أوروبا الغربية التي أرادت تطويق الاتحاد السوفيتي والسيطرة عليه[1]. لذا أعلن الجنرال جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت، عن عزم الولايات المتحدة تقديم المساعدة المالية للدول الأوروبية لبناء اقتصادها من جديد، ولكن بشرط توفر حد أدنى من التكامل بين الدول المستفيدة من المنحة[2]، وهكذا، ظهرت الأفكار الأولى للتكامل الأوروبي مع إنشاء "منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي" في عام 1948، وهي خطوة أوروبية نحو إنشاء نظام أمني أوروبي قائم على مبدأ الأمن الجماعي، وعملياً تم الإعلان عن إنشاء مجلس أوروبا في عام 1949[3]، وعلى الرغم من تلك المحاولات لم تنجح في تكوين اتحاد بمعنى الكلمة حينها، ولكنها نجحت في تكوين الفكرة التي على أساسها بدأت مراحل تكوين الاتحاد الأوروبي، والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى : بزوغ الجماعة الأوروبية:

على الرغم من أن معظم السياسيين يعتبرون الفترة بين عامي 1969 و 1952 مرحلة تفكيك الدول الأوروبية، إلا أن التأثيرات الأكثر وضوحاً كانت على عملية البناء الواحدة، على الرغم من العقبات التي اعترضت الدول الأوروبية. وكان السبب الرئيسي لذلك هو التأثير الشخصي لرؤساء الدول الأوروبية الذين يقودون بلدانهم في هذه المرحلة، بينما في أوقات أخرى يمكن أن يعزى ذلك إلى عدم التقارب بين الدول الأوروبية والخلاف المتصور حول خطة زراعية أوروبية موحدة، والتي تشمل الخطوات التالية:

– اقترح وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان، إلى انشاء سوق أوروبية مشتركة تتعدى سيادات الدول الأعضاء فيما يخص قطاعين الفحم والصلب وآلية إنتاجهما. وبناء عليه تم بالفعل التوقيع على معاهدة باريس سنة1951، التي تعتبر هي الاساس والمرتكز "للجماعة الأوروبية للفحم والصلب"، التي دخلت حيز النفاذ عام 1952 [4].

– كما اتفق الساسة الاوروبيين بعد ذلك في مؤتمر ميسينا* عام 1955، على تحقيق الاندماج في قطاعين مختلفين عن السياسة، القطاع الاول يخص الطاقة النووية، والثاني يخص التجارة والسوق المشتركة، وقد نتج عنه التوقيع على اتفاقية روما عام 1957، التي بموجبها تم انشاء جماعتين أوروبيتين جديدتين، هما:

– الجماعة الاقتصادية الأوروبية "السوق المشتركة".

– الجماعة الأوروبية للطاقة النووية التي اصبحت نفاذة في 1958م.

ربما حققت جهود أوروبا وتصميمها العديد من النجاحات بتحويل الجماعات الأوروبية الثلاث إلى جماعة واحدة في إطار اتفاق التكامل الموقع في عام 1965 ، وبالفعل تمكنت المجموعة الأوروبية من إيجاد حل مقبول للمشاكل المتعلقة بالإصلاح المؤسسي للبلدان الأوروبية. وقد بدأت بالفعل عملية ما يسمى "تسوية لوكسمبورغ 1968[5]، وكنتيجة للنجاحات الباهرة التي أثبتتها هذه التحركات الاوروبية حول الاندماج، طلب العديد من الدول الانضمام إلى الدول الست المؤسسة للجماعة الأوروبية (فرنسا– ايطاليا– ألمانيا الغربية– هولندا– بلجيكا– لوكسمبورغ)، وبالفعل انظمت العديد من الدول الاوروبية عام 1973، كإيرلندا والدنمارك وبريطانيا[6]، ففي الواقع، مع المشاركة المتزايدة للعديد من الدول الأوروبية الأخرى في المجموعة الأوروبية، ليس من المستغرب أن تؤثر الزيادة في العضوية على مستوى آليات التكامل الاقتصادي وتحسنه، وهو بداية المرحلة الثانية من ظهور الاتحاد الأوروبي.

المرحلة الثانية : ظهور الاتحاد الاوروبي:

من الوهلة الاولى للبناء الوحدة والاندماج في فترة التأسيس، من سلك الطريق نحو تحقيق وحدة أكثر شمولا، رغم ما رافق ذلك من تحديات بداخل النظم الاوروبية وما صاحب فترة التأسيس من أزمات خارجية، كان من الممكن إجراء تغييرات على الوكالة الواحدة لإنشاء نظام أوروبي واحد يحقق مصالح دوله، ولهذا تم اتخاذ خطوات مختلفة لتحقيق الاتحاد الأوروبي المنشود، بما في ذلك التوقيع على معاهدة ماستريخت لعام 1992، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 1993. مع اتفاقاتهم، تم الإعلان عن إنشاء الجماعة الأوروبية. كان هذا هو الاتحاد الأوروبي بدلا من الجماعة الأوروبية. بعد توقيع اتفاقية ماستريخت، تم توقيع اتفاقية تشنغن*، العمل بها عام 1995[7]. وعلى الرغم من الخطوات والانجازات التي برزت عقب تطبيق اتفاقية "ماسترخت"، الا أن الكثير من القطاعات كانت بحاجة لدراسة والتقييم، خاصة منها يتعلق بالمعاملات المالية بما فيها الإجراءات المصرفية لدول الاوروبية، بالإضافة إلى الملفات الأمنية والدفاع، وايضاً فيما يخص توحيد السياسات الخارجية، فكانت معاهدة أمستردام التي تم التوقيع عليها

---

*. مؤتمر ميسينا: كان مؤتمر **ميسينا** لعام 1955 بمثابة اجتماع للدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب(ECSC) . قام المؤتمر بتقييم التقدم المحرز في ECSC، وقرر أنه يعمل بشكل جيد ، واقترح المزيد من التكامل الأوروبي أدت هذه المبادرة إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1957.

*اتفاقية تشنغن :هي اتفاقية تم توقيعها في عام 1985 م ، في مدينة تشنغن الواقعة في لوكسمبورغ من قِبل العديد من أعضاء الاتحاد الأوروبي، وكان الهدف منها وضع سياسة للتأشيرة المشتركة تسمح بحرية الحركة في جميع أنحاء أوروبا ، وبدأ تنفيذ الاتفاقية في عام 1995 ، وذلك حتى يضمن الاتحاد الأوروبي حرية الحركة للأشخاص ضمن الاتحاد الأوروبي، ويسمح للمواطنين السفر والعمل والعيش في أي بلد من بلدان الاتحاد الاوروبي.

عام 1997، ودخلت حيز النفاذ عام 1999، ورغبة من الدول الأعضاء في الاندماج والتكامل، وقد تم إعداد مشروع دستور للاتحاد الأوروبي والإعلان عنه عام 2003، والتوقيع عليه في عام 2004، ولكن واجه بعض العثرات من بعض الدول الاوروبية كرفض هولندا وفرنسا عقب الاستفتاء الشعبي الذي أجرى عام 2005[8]. وتم التوقيع على معاهدة لشبونة في عام 2007، ودخلت حيز التنفيذ في عام 2009[9]:

– إنشاء مكتب الممثل السامي للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ودمج صلاحيات هذا المكتب ، والممثل السامي للاتحاد للشؤون الخارجية ومفوض الاتحاد للعلاقات الخارجية.

– توسيع السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبي.

– تعيين رئيس مجلس أوروبا لفترة سنتين ونصف قابلة للتجديد مرة واحدة.

– توسيع صلاحيات المفوضية الأوروبية ومحكمة العدل الأوروبية مقارنة بالصلاحيات السابقة.

– إعادة تنظيم نظام التصويت على القضايا الأمنية والسياسة الخارجية وفقا لقاعدة الإجماع بدلا من قاعدة الأغلبية.

– بينما يتم تعليق حق النقض الذي تتمتع به بعض الدول الأعضاء في مناطق معينة، يتم الحفاظ على حق النقض لسياسة الدفاع.

المحور الثاني. اسباب ومخاوف خروج بريطانيا:

تعتبر بريطانيا أول دولة تسعى إلى الوحدة الأوروبية منذ عام 1950، لكنها تتجه بشكل متزايد نحو التكامل مع دولة تكرس مفاهيم السيادة و الهوية الوطنية، إلا أنه اسباب خوفها من المساس بسيادتها اختارت بريطانيا عدم الانضمام إلى هذا المشروع حتى عام 1973، ولكن خوفا من تقويض سيادتها ، اختارت بريطانيا عدم المشاركة في المشروع حتى عام 1973 ، وهذه الرغبة، سواء كانت داخلية أو دولية ، لم تكن من الإيمان بالميزة السياسية، بل من الإيمان والاعتراف بالقوة الاقتصادية التي حققتها، ومن ما يمكن أن تقدمه من منافع اقتصادية للمملكة. خلال فترة العضوية في الاتحاد الأوروبي، وواصلت المملكة المتحدة معارضتها لاتجاه القوى السياسية والأمنية إلى توحيد الدولة وتحويل التحالف إلى قوة سياسية، ووقفت على مسافة لوضع نسخة غير ملزمة من الخيار. ظهر المفهوم المعروف باسم خروج بريطانيا "البريكست" من الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بقرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي، في الاستفتاء الذي أجري في 23 يونيو 2016. وفي هذا الجزء من الدراسة، سيتم فحص الأسباب الرئيسية لقرار المملكة المتحدة والخطوات المتخذة في هذا الصدد.

أولا : أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي رسميا، في فبراير 2020 بعد 47 عاماً على عضويته، اعتقد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أن خروج بلاده من الاتحاد البريطاني ليس النهاية، بل بداية فصل جديد في مسيرة بلاده العظيمة. "أهم شيء الليلة هو أنها ليست النهاية ، إنها البداية ، إنها لحظة الفجر، إنها بداية فصل جديد من مسيرتنا الوطنية العظيمة"، وفي رسالته إلى المملكة المتحدة، قال جونسون: "سيكون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي نجاحاً كبيراً في وقت نستعد فيه لبدء مفاوضات صعبة مع الاتحاد الأوروبي حول علاقتنا التجارية المستقبلية". وتابع رئيس الوزراء البريطاني: " نأمل أن تكون هذه بداية حقبة جديدة من التعاون الودي بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا النشطة" [(10)].

بالبداية لم تكن المملكة المتحدة مستعدة للانضمام إلى الكتلة الأوروبية، والسبب الرئيسي لذلك هو علاقتها الخاصة مع دول الكومنولث البريطاني وحقيقة أنها لا تريد التخلي عن بعض سيادتها. ومع ذلك، في عام 1961، تقدمت المملكة المتحدة بطلب للانضمام إلى الجماعة الأوروبية لأنها تعتقد أنها بحاجة إلى الحفاظ على قوتها ونفوذها في العالم. ومع ذلك رفضت فرنسا هذا الطلب لأن الرئيس الفرنسي آنذاك شارل ديغول اعتقد أن بريطانيا تعتمد استراتيجياً على الولايات المتحدة وأن الولايات المتحدة يمكن أن تعزز نفوذها على أوروبا بأكملها. بعد رحيل شارل ديغول في عام 1969، أصبحت المملكة المتحدة عضواً في الاتحاد الأوروبي وأصبحت عضواً كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي في عام 1973 [(11)].

في عملية التكامل الأوروبي، تمثل المملكة المتحدة واحدة من أهم العقبات وأثقلها أمام حقيقة أن الاتحاد الأوروبي لم يتمكن من الوصول إلى المرحلة التي كان يهدف إليها منذ إنشائه.

أولا. دوافع تاريخية:

1. تقديس مفهوم السيادة:

إنه من غير المعقول أن تتخلى دولة لم تغرب الشمس عنها كبريطانيا، هذا ما يقوله سكانها عن أي جزء صغير من سيادتها لقيادة أوروبية، ولهذا قد اوضحت، قبيل انضمامها للسوق الأوروبية المشتركة، عن نيتها بإقامة منطقة حرة للتبادل التجاري الأوروبي(EFTA) دون تخل عن أي مظهر من مظاهر السيادة الوطنية ، وذلك برفع الحواجز الجمركية فيما بينهم، على أن تحتفظ كل دولة بحريتها الكاملة في الاتجار مع الأطراف الخارجية، وقد رحب عدد

من الدول بوجهة النظر البريطانية، وانضمت لهذه المنطقة الحرة كلا من النمسا والنرويج والدنمارك وفنلندة والبرتغال وسويسرا والسويد، وتفقوا ان يكون مقرها بجنيف، وعرفت الاتفاقية التي أطلقتها معاهدة ستوكهولم 1959، نظرا لأن منطقة التجارة الحرة الأوروبية لم تحقق ما حققته السوق الأوروبية المشتركة بسبب عدم القرب الجغرافي، وهو أحد أهم مكونات التكامل الناجح، وقد انفصلت البرتغال عنهم[12].

2. استقلالية القرار السياسي:

نظرا لأن المملكة المتحدة لديها إيمان خاص بالنظام البرلماني والتقاليد الملكية المتعلقة بالسيادة والاستقلال، فإن المملكة المتحدة لديها اعتراف خاص بسيادتها السياسية واستقلال قراراتها الداخلية، ورفضت دائما أن تأتي قرارات المملكة من عاصمة الاتحاد الاوروبي بروكسل، حيث يقع مقر الاتحاد، وليس من المجلس المنتخب البريطاني. وكانت لديها رغبة في أن يكون التشريع هو سلطة خالصة للبرلمان الوطني ولا يخضع لإملاءات خارجية أوروبية صادرة من مجالس ليست ديمقراطية – من وجهة نظرها. لذلك رأى البريطانيين في قوانين ومتطلبات الاتحاد الأوروبي ما يقوض سلطة المشرع البريطاني والمجلس المنتخب، وهو معروف بسلطته الواسعة. [13].

3.الاعتزاز بالهوية البريطانية:

لقد طور الشعب البريطاني هويته الخاصة، ودمجها حول التقاليد السياسية والثقافية البريطانية. هذا يخلق إحساسا بالهوية وشعورا بالهوية يختلف عن الآخرين، حتى لو كانوا أوروبيين. تظل كلمة "نحن إنجليز" سائدة في إدراك ووعي العديد من البريطانيين، على عكس فكرة "نحن أوروبيون" وهكذا ساد نوع من التمايز بين الهوية والثقافة، مصحوباً بآراء عنصرية تزيد من قيمة الأفراد والمواطنين البريطانيين من الأشخاص والأفراد الآخرين، داخل المملكة المتحدة. ربما هو رأي يعود إلى الميراث الاستعماري، الذي حصل على البريطانيين مكانة خاصة ومكانة، حيث وجد تفرده واختلافه عن الآخرين. من وجهة النظر هذه، ومن وجهة نظر الواقعية السياسية، سيطرت على بريطانيا فكرة المصلحة الذاتية الوطنية، التي تسود على أغراض الأنانية الذاتية بدلا من التعاون الجماعي؛ القوة والمصلحة الذاتية ليست سوى محركات السياسة البريطانية، الذين لا يعرفون أصدقاء دائمين ولا أعداء دائمين، لكنهم يعرفون المصالح الدائمة [14] .

ثانيا : دوافع سياسية وأمنية:

1. الاختلافات الأوروبية البريطانية حول المشروع الأمني الأوروبي المشترك:

مرت عملية بلورة السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية بعدة مراحل، لا تزال خلالها مسألة اختلاف اتجاه أوروبا وبريطانيا على الخطوط الرئيسية لهذه السياسة تشكل العقبة الرئيسية أمام إرساء سياسة أمنية أوروبية مشتركة، وبقيت المملكة المتحدة ترفض بحزم عدم قبولها لفكرة توحيد الأمن والدفاع الأوروبي، مؤكدة على ضرورة تعزيز القدرات العسكرية الأوروبية في اطار حلف الناتو، والأخير هو أساس الدفاع المشترك، ولا ينبغي للمشاريع الأمنية الأوروبية أن تتنافس معها، بل أن تكون تحت قيادتها وتكملها. كل هذا خوفا على العلاقات مع الولايات المتحدة، وهذا التحيز البريطاني تجاه الولايات المتحدة أمر طبيعي، بالنظر إلى العلاقة التاريخية بين البلدين، ولكن يمكن القول عن العلاقة الفطرية نتيجة مشاركة اللغات والحضارات التي دفعت بريطانيا للعب دور سلبي في منع الوصول إلى تبني سياسة أمنية مشتركة [15].

2. الخوف من تنامي ظاهرة الإرهاب:

دفعت قضية الإرهاب في أوروبا البعض إلى التفكير في مغادرة الاتحاد الأوروبي، وهذه صورة التقطت في شهر اكتوبر 2015 ، لمئات اللاجئين الذين يعبرون الحدود الفاصلة بين كرواتيا وسلوفينيا كملصقات دعائية في حملة تدعو إلى التصويت لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي، باستخدام عبارة الاستقلال البريطاني. وأكد زعيم الحزب (حزب الاستقلال)، نايجل فاراج، أن: "نقطة توقف" أعلن عنها فاراج أن الاتحاد الأوروبي ارتكب خطأ فادحا يهدد سلامة الجميع، وقد اعتبر أن معظمهم لا يعتبروا لاجئين إذا اعتمدوا على تعريف اتفاقية جنيف. [16] .

كما رأى إيان دنكان سميث، وزير العمل والمعاشات في المملكة المتحدة، أن استمرار عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الاوروبي يعني ترك أبوابها مفتوحة للهجمات الإرهابية والتعرض لنفس الهجمات الدموية التي عانت منها فرنسا خلال 2015 و2016 [17].

3. تنامي التيار الشعبوى:

منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي، كان هدفه الرئيسي هو تحويل الاتحاد الأوروبي من مجرد نموذج للمشروع الاقتصادي إلى تعاون إقليمي في جميع المجالات التي تجسد شخصيات الفاعلين الإقليميين المؤثرين الذين يهدفون

إلى نشر هذه القيم إلى بقية العالم، لكن صعود اليمين المتطرف في جميع أنحاء أوروبا أثبت قدرته على التأثير على طبيعة الاتحاد الأوروبي في بلدانهم. إنه يهدد الجوانب الأساسية لنظام القيم الأوروبي، خاصة بعد أن تمكن الاتحاد الأوروبي من تحقيق انتصار في الاتحاد الأوروبي، أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو أكبر مثال على تحدي الأحزاب اليمينية المتطرفة والخطاب الشعبوي في الداخل، حيث تظهر نتيجة الاستفتاء كيف يمكن للضغط الشعبي أن يغير الأجندة السياسية للبلاد، وقد تغيرت السياسة البريطانية بشكل جذري، وكان الناخبون أكثر تقلباً وتأثرا بالأفكار الشعبوية [18].

تتضح السياسة الأوروبية بوضوح في هيكلها التمثيلي، حيث تفقد الأحزاب التقليدية دعمها لصالح الأحزاب السياسية الجديدة، كما انقسمت البرلمانات الوطنية إلى اعداد أكبر من مجموعات صغيرة، وعاد من جديد المد الشعبوي، حيث ظهرت العديد من التحديات التي كانت بمثابة البيئة الخصبة لانتشاره ومنها الأزمة الاقتصادية والمالية، وعدم امتلاك صانعي السياسات القدرة على حلها، مما زاد من تقليص الثقة في الأحزاب السياسية التقليدية، وفي الوقت نفسه أدت إلى اتساع أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن أزمة الهجرة التي بدأت بعد فترة وجيزة مما اطلق عليه "الربيع العربي"، والتي أثارت شعوراً عميقاً بانعدام الأمن بين الناخبين حتى أنها جعلتهم أكثر عرضة لإغراء سياسات الهوية، وهو ما سهل على اليمين التطرف مهمته [19].

على الرغم من حقيقة أن الأحزاب اليمينية المتطرفة لم تعلن أنها ستتبنى مثل هذه الأفكار، فإنها تصبح واضحة عندما يتم وضعها موضع التنفيذ من قبل هذه الأحزاب بمجرد وصولها إلى السلطة. ويتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه أوروبا باعتبارها مستفيدة مبكرة من عملية العولمة في استيعاب تدفقات كبيرة من المهاجرين من الأجزاء الأقل نموا في العالم. غالبا ما جاء هؤلاء المهاجرون الجدد من خلفيات ثقافية مختلفة تماما ، وواجه الكثيرون صعوبة في استيعاب المعايير الثقافية الأوروبية. في أواخر التسعينات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى ردة فعل قوية من هؤلاء الأوروبيين الذين تصوروا تهديدًا لثقافاتهم المحلية أو الوطنية غالبا ما يكون هؤلاء هم نفس الأوروبيين الذين واجهوا أكبر الصعوبات من التغيرات في النمط الاقتصادي لبلدهم [20] .

إن العداء الشديد للأحزاب اليمينية المتطرفة للعولمة يرجع إلى أفكار هذه الأحزاب التي تتبنى ثقافة وطنية واحدة وترفض الاندماج والتداخل مع الثقافات الأخرى، ومن خلال هذه الأفكار ترفض الأطراف الاستمرار كجزء من الاتحاد الأوروبي، وترفض قبول المهاجرين والمهاجرين لتعزيز القومية المتطرفة، وما يحدث في حالة المملكة المتحدة. يمكن

الاستنتاج بسهولة أنه بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية الشعبوية بدلا من الديمقراطية الليبرالية التي نشأت، فإننا نرفض المهاجرين لتعزيز القومية المتطرفة.[21].

ثالثا : دوافع اقتصادية:

1. تحسن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية:

ساهمت الأزمة المالية العالمية في تراجع الاقتصاد البريطاني في السنوات القليلة الماضية، وما نتج عن ذلك من مشاكل اقتصادية ثقيلة، وارتباط الاقتصاد البريطاني بالاقتصاد الأوروبي والتبعية للقانون الأوروبي، ويمكنه العمل على إبرام اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا والهند والصين، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لإنشاء منطقة تجارة حرة. ولذلك فإن رغبة المواطنين في تحسين مستوى المعيشة، ووجود إصلاحات اقتصادية حقيقية يتطلع لها البريطانيين [22].

2. التخلص من عبء المهاجرين واللاجئين:

يؤمن المواطن البريطاني بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيمكّن بلاده من اتباع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالدخول إلى البلاد وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدّر ب 863 ألف مهاجر، وهو ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز(3.67) مليار جنيه إسترليني(4.13 مليارات دولار) سنوياً. حيث يضمن قانون الاتحاد الأوروبي مواطني أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي حق السفر والمعيشة والعمل في دولة أخرى، ومن هنا تعتبر الهجرة سبب مهم من أسباب الانفصال، فهي تمثل المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع البريطاني، فبريطانيا ترى أن قوانين الاتحاد الأوروبي هي سبب تدفق المهاجرين، اذ طالبت المملكة المتحدة سابقا بإنشاء آليات للتحكم في حركة المهاجرين الذين يصلون إليها من الدول الأوروبية ومع ذلك، لم يتم تنفيذ الطلب. لم تعد المملكة المتحدة قادرة على السيطرة على الهجرة حتى تغادر الاتحاد الأوروبي، لأن حرية التنقل تمنح مواطني الاتحاد الأوروبي الآخرين الحق التلقائي في العيش في المملكة المتحدة. وقد سمح القانون الذي تم تعديله في عام 2013 ، باحتجاز المهاجرين غير الشرعيين، وفتح حسابات مصرفية ومنعهم من العلاج[23].

لم يتم تنفيذ أهم خطوة للانسحاب من قبل، على النحو المنصوص عليه في المادة 50 من اتفاق لشبونة بشأن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، يعترف اتفاق لشبونة لعام 2009 بحق كل دولة عضو في أن تقرر المغادرة وفقا

لقواعد الاتفاقية الدستورية، لذلك يجب على الدولة الراغبة في مغادرة الاتحاد الأوروبي إبلاغ المجلس الأوروبي بهذا القرار. الاعتراف بالحق في اتخاذ قرار بشأن الانسحاب من هذه الدولة من تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية أو بعد عامين من إعلان هذه الاتفاقية. أخيرا ستسمح هذه المادة للدول التي غادرت الاتحاد بالعودة إلى الاتحاد مرة أخرى، تماما مثل الدول التي ترغب في الانضمام [24].

اتخذ قرار خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، المعروف باسم (البريكست) خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، على عدة مراحل وخطوات:

1. أجرى رئيس الوزراء البريطاني ، ديفيد كاميرون ، حملة واسعة النطاق لإقناع الناخبين بأهمية البقاء في الاتحاد الأوروبي، داعيا إلى إجراء استفتاء حول ما إذا كان يجب على بريطانيا البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي، لكن نتائج الاستفتاء جاءت لصالح المغادرة، وأعلن كاميرون استقالته [25].
2. تيريزا ماي * أصبحت خليفة رئيس وزراء ديفيد كاميرون ، لكنها واجهت ضغوطا قوية للاستقالة وقدمت استقالتها في 3 مايو 2019، بعد فشلها في الحصول على موافقة مجلس العموم البريطاني على الصفقة التي تفاوضت عليها مع الاتحاد الأوروبي [26].
3. بعد شهر من استقالة تيريزا ماي، تم انتخاب بوريس جونسون، عمدة لندن السابق، رئيسا جديدا للوزراء، أحد أهم مؤيدي مغادرة الاتحاد الأوروبي، وأعلن أنه مستعد للمغادرة دون اتفاق، مع توقيع صفقة جديدة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2019 [27].
4. كان من المتوقع أن تغادر بريطانيا الاتحاد الأوروبي بحلول 31 اكتوبر 2019، لكن البرلمان البريطاني صوت لصالح إجبار الحكومة على تمديد الموعد النهائي وتأجيل التصويت على الصفقة الجديدة[28] .
5. نتيجة لذلك، فاز حزب المحافظين، بقيادة بوريس جونسون، بـ 365 مقعدا من أصل 650 مقعدا في الانتخابات العامة في عام 2017 (مقارنة بـ 317 مقعدا في عام 2017)، وخسر 59 مقعدا من المقاعد التي كانوا يسيطرون عليها سابقا، وهي أسوأ نتيجة منذ عام 1935[29].

*.تيريزا ماي: مواليد 1 أكتوبر 1956 هي سياسية بريطانية ورئيسة وزراء المملكة المتحدة حتى 24 يونيو 2019، وزعيمة حزب المحافظين منذ 13 يوليو 2016 خلفاً لديفيد كاميرون حتى تاريخ 23 يوليو 2019 بعد انتخاب بوريس جونسون خلفًا لها لزعامة الحزب.

6. قد يغادر جونسون المملكة المتحدة رسمياً من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير 2020 2020، قد غادرت المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي رسميا، لكنها تمر حاليا بفترة انتقالية للتفـــاوض على علاقــة جديدة مع الاتحـاد الأوروبي. خلال هذه الفترة، لا يوجد رأي في سياسة الاتحاد الأوروبي، ولكن من الضروري الامتثال لقواعد الاتحاد الأوروبي، والتفاوض على العلاقة التجارية بأكملها مع الاتحاد الأوروبي، أكبر شريك تجاري بحلول عام 2021، أو الحصول على تمديد مرة واحدة، وإذا فشلت المفاوضات، فإن المملكة المتحدة ستغادر الاتحاد الأوروبي رسميا دون اتفاق [30].

المحور الثالث. مخاوف دول الاتحاد الاوروبي:

على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي ليس منظمة دولية تقليدية، بل منظمة فوق وطنية، حيث تمكن من تحقيق العديد من النجاحات ومواجهة العديد من التحذيرات في ضوء مجموعة واضحة من الأهداف لتشكيل هذا الكيان، الاتحاد الأوروبي، على الرغم من الإنجازات العظيمة التي تمكن من تحقيقها على طريق الوحدة الأوروبية الكاملة والشاملة، إلا أنه يقوم على المبادئ والأهداف التي كان الاتحاد الأوروبي يقوم عليها. واجهت البلاد العديد من التحذيرات السياسية والاقتصادية، مما ساهم بشكل كبير في ظهور اتجاه داخل الدول الأوروبية لرفض فكرة "منطقة التجارة الحرة". وقد شكك البعض في قدرة الاتحاد الأوروبي على الاستمرار في المستقبل. يجادل مؤيدو الاتحاد بأن الأزمات المتعددة يمكن أن تنتج بعض الإصلاحات المفيدة وتحول الاتحاد الأوروبي في النهاية إلى كيان أكثر فعالية وتماسكاً.

وأهم هذه المحاذير هي:

أولاً. محاذير سياسية:

1. تضارب المصالح بين الدول الأعضاء:

يتجلى تضارب المصالح بين الدول الأعضاء وتفضيل المصالح الوطنية الخاصة على المصالح العامة للاتحاد في العديد من القضايا، ومن الأمثلة النموذجية على ذلك الانفصال الذي شهده الاتحاد الأوروبي حول الأزمة الليبية. هذا الوضع يضعف الاتحاد الأوروبي من حيث خلق الانسجام والتعاون داخل الكتلة من ناحية، ومن ناحية أخرى الحفاظ على الحد الأدنى من الإجماع بين الدول الأعضاء في وضع استراتيجية شاملة لائقة [31] .

2. وصول الاحزاب اليمنية المتشددة للحكم في أوروبا:

أصبح صعود أحزاب اليمين المتطرف من أهم الظواهر السياسية نظراً لتأثيرها الخاص على الدول الأوروبية، وعلى الرغم من اختلاف مستوى الظاهرة من بلد إلى آخر، إلا أن هناك العديد من الخصائص والخصائص المشتركة بين الأحزاب اليمينية المتطرفة، وخاصة كراهية الأجانب، ورفض الهجرة، والعداء للإسلام والمسلمين، والمعروفة باسم الإسلام فوبيا، والدفاع عن الهوية الوطنية والتقاليد التاريخية الوطنية، فضلا عن ظهور الأفكار القومية[32]. وكنتيجة لعدد من العوامل التي توفر بيئة مواتية لصعود اليمين المتطرف في القارة الأوروبية، اكتسبت الأحزاب اليمينية شعبية كبيرة في السنوات الأخيرة وحققت نجاحاً انتخابياً في أوروبا. ومن أهمها الخوف من العمليات الإرهابية التي تستهدف الجماعة الأوروبية باسم الإسلام، والخوف من التهديدات للهوية الوطنية لأوروبا، خاصة وأن عدد المهاجرين من الدول الإسلامية والعربية إلى القارة الأوروبية يزداد في أكتوبر، بالإضافة إلى انتشار الأفكار بأن المهاجرين لديهم وظائف بدلاً من الأوروبيين، عبارات مثل "المهاجرين يأخذون وظائفنا ويسلبون قوة الأوروبيين"[33] .

أهم الافكار التي تدعوا لها الاحزاب اليمينية المتطرفة:

- معاداة المهاجرين ومعاداة الأجانب: يساهم تزايد أعداد المهاجرين أيضا في بلورة ظاهرة الإسلام فوبيا، مما يدل على أن الأوروبيين يعتقدون أن عدم الاستقرار والهجمات الإرهابية والبلطجة على ثقافتهم تؤثر على الأوروبيين، والدول الأوروبية بشكل عام والثقافة الأوروبية بشكل خاص، ولكون مشكلة المهاجرين تشكل تهديداً للهوية وتزيد من البطالة ونقص فرص العمل للأوروبيين بسبب وجود المهاجرين المسلمين [34].
- صعود فكرة التحالفات الوطنية: أحد هذه الأحزاب هو عدم جدوى التكامل الأوروبي والرغبة في الخروج من هذا التكامل ، حيث أنه يعرف الاتحاد الأوروبي بأنه كيان غير متجانس يضم فقط العديد من الدول المختلفة ويشجع العمل المشترك، وهو ما يتعارض مع أفكار الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تؤمن بالقومية المتطرفة، وتعارض هذه الأحزاب الاتحاد الأوروبي من أجل الحفاظ على فكرة التحالفات الوطنية.
- مناهضة العولمة: بينما تؤكد الأحزاب اليمينية المتطرفة على القومية والهوية الثقافية الموحدة، تهدف العولمة إلى تضمين الأفكار والقيم المتأثرة بالقيم الأمريكية وبالتالي تشكل خطرا كبيرا على الهوية الثقافية الأوروبية. إنهم يعارضون حقيقة أن العولمة تساهم في العديد من التغييرات التي أحدثتها العولمة. تعتبر الأحزاب اليمينية المتطرفة

هذه المؤسسات مجرمين مجهولين ولا يوجد بلد ينتمون إليه، لكنهم يسيطرون على الناس في جميع أنحاء العالم حيث توجد هذه المؤسسات [35].

3. الزحف المتزايد للهجرة غير الشرعية لأوروبا:

كانت ظاهرة الهجرة غير النظامية في طليعة المخاوف الدولية في أعقاب الانتفاضات الشعبية التي شهدها العالم العربي. تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسية لمعظم المهاجرين من الدول العربية والأفريقية في بلاد الشام. مع زيادة تدفقات الهجرة وتنويع أشكالها، حدث تغيير في السياسة العالمية تجاه هذه القضية. ربطت دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة تلك المتاخمة لشمال الاتحاد الأوروبي، ويعد الأمن الداخلي والهجرة كمعضلة أمنية مرتبطة بظواهر أخرى مثل الجريمة والإرهاب والتطرف الديني. لهذا السبب، حاولت الدول الأوروبية تطوير إطار جماعي يجمع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعالجة قضية الهجرة لديها[36].

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها أوروبا في هذا المجال، إلا أنها جعلت الاتحاد الأوروبي ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها مجرد تهديد لأمنه وزيادة تدفق المهاجرين إلى أراضيه بكل أنواع الطرق والأساليب، لأن نهجهم كان محدودا بالجانب الأمني، وهو أبعد ما يكون عن الحل المستدام. ونتيجة لذلك، فإن هذا الوضع يخدم مصالح أوروبا فقط، ناهيك عن محاولة القضاء على الأسباب الحقيقية لظاهرة الهجرة. [37].

ثانيا : محاذير اقتصادية. تمثلت في التالي:

1. تختلف مستويات الازدهار والتقدم والنمو بين دول الاتحاد الأوروبي، ولا تزال هناك دول نامية تحتاج إلى المساعدة في العديد من المجالات؛ بعضها لديه معدلات نمو معتدلة، في حين أن البعض الآخر لديه معدلات عالية من النمو [38].

2. أن تطبيق شروط ماستريخت للدخول في الاتحاد النقدي يعد مأزقاً لدول اليورو، لأنه من ضمن الشروط تحديد نسبة العجز، وهذا يجبر الدول على خفض حجم الإدارة الحكومية وخفض الإنفاق العام وخصخصة مؤسسات القطاع العام، فضلاً عن أن تحقيق الشروط ذاته يختلف من دولة لأخرى حسب درجة نموها فمثلاً إيطاليا فمحاولة استيفاء الشروط أدى إلى زيادة في ظاهرة الفقر وتعميق التفاوت الاجتماعي وزيادة نسبة البطالة[39].

3. أدت زيادة التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي إلى انخفاض الصادرات إلى العالم الخارجي، كما أدى الكم الكبير من رأس المال المخصص لإعادة إعمار الدول الأعضاء النامية وانخفاض إنتاجية العمال الأوروبيين إلى فرار الصناعات الأوروبية التقليدية من أوروبا على الرغم من ارتفاع تكاليفها، مما أدى إلى أزمة اقتصادية.[40].

4.الأزمة المالية في اليونان، شهد الاقتصاد اليوناني أخطر أزمة مالية في تاريخه منذ نهاية عام 2009، بعد أن ضربت أزمة الدين العام الاقتصاد اليوناني. كان الاتحاد الأوروبي مترددا في البداية في إنقاذ اليونان، حيث تحظر معاهدة ماستريخت إنقاذ أو تخفيف المشاكل المحتملة الناجمة عن المخاطر التي قد يتعرض لها أعضاؤها، ما لم يتعرضوا لكوارث طبيعية أو تهديدات خارجية. ولكن بسبب القلق من أن تواتر الأزمات سيزداد وينتشر إلى بلدان أخرى، كان على الاتحاد الأوروبي أن يجد آلية مناسبة، وفي الواقع، الاستقرار الأوروبي[41]، كما قدمت مع المفوضية الأوروبية مساعدة مالية إلى اليونان في شكل تمويل مشترك، وقدمت هذه المساعدة على أقساط. لعب الاتحاد الأوروبي دوراً حاسماً في إنقاذ اليونان من الإفلاس، لكن هذه الأزمة أدت إلى اختلاف حاد في الرأي بين أولئك الذين يدعمون ويشجبون تقديم المساعدة داخل دول الاتحاد الأوروبي [42].

الخاتمة:

تتمتع بريطانيا بثقل سياسي وتاريخي واقتصادي وعسكري في أوروبا، مما سمح لها بالحصول على مكانة متميزة داخل الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، وكنتيجة للاستفتاء الحماسي الذي أجري في 23 يونيو 2016 أحرج المملكة المتحدة من البقاء في الاتحاد الأوروبي أو الخروج منه، وانتهى الاستفتاء لصالح المغادرة، وبالتالي خسرت أوروبا ثاني أكبر قوة اقتصادية وأكبر قوة عسكرية لها، والتي لها تأثير كبير على أمن أوروبا. وكذلك بريطانيا سيكون موقفها اضعف في بعض الترتيبات، رغم تمسكها بقرار الانسحاب. كما استنتجت الدراسة أنه على الرغم من الضغط على الأحزاب السياسية للتأثير على قرار مواطني المملكة المتحدة، فإن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي هو قرار مشترك، وسيكون لهذا الانسحاب تأثير سلبي على كلا الطرفين (المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي).

وأخيراً اشارت الدراسة إلى أن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سيكون انتكاسة ليس فقط لموقف المملكة المتحدة الدولي، ولكن أيضاً لدول الاتحاد الأوروبي، وستواجه المملكة المتحدة عدداً من المشاكل في تعديل

---

41. الآلية الأوروبية للاستقرار، تم الموافقة عليها عام2012، وهي عبارة عن معاهدة دولية حقيقة ، وتشكل مؤسسة مالية دولية بين الدول، الأعضاء في منطقة اليورو ، يسمح لهذه الدول من وضع آلية للاستقرار، والهدف منه هو تعبئة الموارد المالية لتوفير الدعم للأعضاء الذين يعرفون أو يحتمل أن يعانون من مشاكل مالية خطيرة.

سياستها الخارجية تجاه الدول في جميع أنحاء العالم ، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي. والكثير من الترتيبات بالملفات الاخرى، التي ستكون لها عقبات ستشهدها بريطانيا ودول الاتحاد ككل.

المصادر والمراجع:

1. حسن نافعة ، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا** ،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004)، ص122.
2. عبد المنعم سعيد ، **الجماعة الأوروبية :تجربة التكامل والوحدة** ،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،) 1986 ، ص31.
3. أحمد الناصورى ، جاسم زكريا ، يامن يسوف ،" مقومات استمرارية التجربة التكاملية الأوروبية " ، **مجلة سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية** ،(سوريا :جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، مجلد 38 ، ع2) 2016 ، ص 214 .
4. مالك عونى ، " السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: آفاق التكامل الأوروبي الجديد "، **مجلة السياسة الدولية** ، ع 421 ، أكتوبر 2000 ، ص105.
5. محمد مصطفي كمال ، فؤاد نهرا ، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية** ،(بيروت :مركز د راسات الوحدة العربية ، 2011)، ص67.
6. احمد عبد المهدي شهاب،" الاستراتيجية التركية للانضمام الى الاتحاد الأوروبي"، **رسالة ماجستير**، الاردن، جامعة مؤتة ، 2009 ، ص14.
7. حمدان محمد رفيق ،" الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا :التحديات والرهانات "، **رسالة ماجستير**، الجزائر :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 ، ص16.
8. مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة** ،(الأردن :الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2012) ، ص105 .
9. https://www.europarl.europa.eu/about-parliament/en/powers-and-procedures/the-lisbon-treaty
10. خطاب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ، يوم 31 يناير ، على موقع:
https://www.gov.uk/government/speeches/pm-address-to-the-nation-31-january-2020
11. أماني محمود فهمى ،" الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة "،**مجلة السياسة الدولية** ، ع 116 ، أبريل 1994 ،ص123.
12. Richard K, Abrams, Peter K.Cornelius,Per L.hedfors, " The impact of The European Community's Internal Market on the EFTA" **, International Monetary Fund** , (Washington, D.C, , Paper No. 74 , 1990),p4.
13. نوار جليل هاشم ،" خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي :دراسة في الأسباب والتداعيات "، **مجلة المستقبل العربي**، ع 461 ، مجلد 40 ،2018،ص44.
14. Pauline Schnapper, **Fear and Uncertainty in Europe The Return To Realism,** (London : Palgrave , 2018) , p 199.
15. مالك عونى ، مرجع سابق ،ص92.
16. Heather Stewart and Rowena Mason ، "Nigel Farage's anti-migrant poster reported to police", **The Guardian** ،16/06/2015.
17. Rowena Masson ، Iain Duncan Smith: "UK risks Paris-style attacks by staying in the EU" ،**The Guardian**، .21/02/2016.
18. Geoffrey Evans and Anand Menon, "Brexit and British Politics", (Cambridge: Polity Press, 2017), p122.
19. Erik Jones, "From the End of History to the Retreat of Liberalism", **Survival**, vol. 59, no. 6, December2017, p 100.
20. Erik Jones, "Populism in Europe: What Scholarship Tells Us**", Survival**, vol 6, July 2019 , p 15.
21. Hans-George Betz," The New Politics of Resentment: Radical Right-Wing Populist Parties in Western Europe", **Comparative Politics Ph.D. Programs in Political Science**, City University of New York,(1993), p 413.
22. "What Do People Want From Brexit?" , Joseph Rowntree Foundation , July 2019, p p 89 - 90 .
23. "What Do People Want From Brexit?" , Joseph Rowntree Foundation , July 2019, p p 89 - 90.
24. محمد أحمد أيوب،" التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "، **رسالة ماجستير**،(جامعة الأزهر، قسم العلوم السياسية،2017) ص ص55-56.
25. Lee Mcgown , David Phinnemore,"The United Kingdom: Membership in Crisis", chapter in: **The EU in Crisis**, (London: Macmillan, 2017), p 101.
26. [1] . Tim Ross, "Tearful Theresa May Quits as Brexit Breaks Her premiership", **Bloomberg** , 24/ 5 / 2019.
27. [1] . UK Parliament. "A no-deal Brexit: the Johnson Government., https://researchbriefings.parliament.uk/ResearchBriefing/Summary/CBP-8654.
28. [1] . European Union. "Brexi" , https://europa.eu/newsroom/highlights/special-coverage/brexit_en
29. [1].BBC, "UK results: Conservatives win majority", http://www.bbc.com/news/election/2019/results.
30. [1] . BBC, "Brexit: What is the transition period?", http://www.bbc.com/news/uk-politics- 50838994.
31. محمد على جازى ،" العلاقات الأمريكية – البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الأوروبي " 2016 – 2008 ، **رسالة ماجستير**، جامعة آل البيت : معهد بيت الحكمة، 2017، ص52 .
32. رابح زغوني ،" الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في اوروبا مقاربة سوسيو ثقافية " ،**مجلة المستقبل العربي** ، مارس 2014 ، ص 122.
33. جون ماركو،"اليمين المتطرف يغزو الديمقراطيات الأوروبية، ترجمة: مالك عوني ،**مجلة السياسة الدولية** ، مج 37 ، ع 149، يوليو2002 ، ص192.
34. زينب مجدى، " تأثير الأزمة المالية العالمية على صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا (2009- 2014) ، **رساله ماجستير**، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2016 ، ص5 .
35. زينب مجدى ،المرجع سابق ، ص6 .
36. نادية عمراني ، " دور الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية "، **مجلة جيل حقوق الإنسان** ، ع 7 ، 2018، ص9 .
37. إيمان مرعى ،" الهجرة غير النظامية :خبرات أورو متوسطية والدروس المستفادة "، **مجلة بدائل** ، ع 33 ، أبريل 2019 ، ص 26.

38. جمال شلبى ، العرب وأوروبا :رؤية سياسية معاصرة ،(بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،) 2000 ، ص. 142
39. لبنة جديد ،" السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة :تشابه المقدمات واختلاف النتائج "، **رسالة ماجستير**، جامعة تشرين: كلية الاقتصاد،2004،ص35.
40. المرجع السابق ، ص36 .
41. الآلية الأوروبية للاستقرار، تم الموافقة عليها عام2012، وهي عبارة عن معاهدة دولية حقيقة ، وتشكل مؤسسة مالية دولية بين الدول، الأعضاء في منطقة اليورو، يسمح لهذه الدول من وضع آلية للاستقرار، والهدف منه هو تعبئة الموارد المالية لتوفير الدعم للأعضاء الذين يعرفون أو يحتمل أن يعانون من مشاكل مالية خطيرة.
42. فراح صبرينة ،" الأزمة المالية اليونانية الراهنة والدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة "، **مجلة العلوم الإنسانية** ، ع 9 ،2018 ، ص795.